تَحْرِيرُ العُقول مِنْ مَقولَة:

"لا يُلْتَفتُ مُطْلَقًا إِلى الكَلامِ الصَّادِرِ مِنْ كَاتِبٍ مَجْهول"

كَتَبَهُ

أبو عبدالله المدني

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

تَحْرِيرُ العُقول مِنْ مَقولَة: "لا يُلْتَفَتُ مُطْلَقًا إِلى الكَلامِ الصَّادِرِ مِنْ كَاتِبٍ مَجْهول"

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فقد سألني بعض إخواني السلفيين عن حكم الكتابة بـ (اسم مستعار) أو (اسم مجهول)؟ وهل يجوز القراءة في كتاب أو رسالة أو مقالة أو رد لأحد المجهولين؟ وهل يؤخذ الحق أو يقبل رد الأخطاء من مجهول؟ أم لا يلتفت إلى كلامه لأنَّ خبر المجهول مردود ولا تقبل روايته في علم الحديث؟

فأحببت تحرير هذه المسألة في هذا الجواب الذي هو من عدة وجوه:

الوجه الأول/ أنَّ إخفاء اسم الكاتب (أو الكتابة باسم مستعار لا يُعرف به) هو خلاف الأصل المعهود، وينبغي في كتابة الكتب والردود والمقالات أن يُذكر اسم الكاتب، ليُعرف حاله: هل هو ثقة أم لا؟ وهل هو سني أم مبتدع؟ قبل أن يُنصح بقراءة كتابه، قال ابن سيرين رحمه الله: ((لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ قَالُوا: سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ))، وقال: ((إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ دِينٌ فَانْظُرُوا عَمَّنْ تَأْخُذُونَ دِينَكُمْ))، وعن طاووس رحمه الله قال: ((إِنْ كَانَ

صَاحِبُكَ مَلِيّاً فَخُذْ عَنْهُ))، أخرج هذه الآثار الإمام مسلم في مقدمته باب [فِي أَنَّ الإِسْنَادَ مِنَ الدِّينِ].

وقد كتب شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله نصيحة بعنوان "نصيحة لله وللمسلمين" في ٢٥ ذي القعدة ١٤٢٤هـ قال فيها: ((وأرجوا من المسؤولين على هذه المواقع كسحاب وأخواتها ألا يقبلوا من المقالات إلا التي وقَّع عليها أصحابها بأسمائهم الصريحة، وألا يقبلوا أصحاب الأسماء المستعارة)).

وذكر الشيخ عبيد الجابري حفظه الله [الفوائد المترتبة على ذكر الاسم الصريح الحقيقي في الكتابة]، وذلك في نصيحة له مهمة بعنوان "نصيحة لمن يكتب بالأسماء المستعارة " في ٢١ رجب ١٤٢٣هـ قال فيها: ((بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، ولا عدوان إلا على الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحق المبين، وأنَّ محمداً عبده ورسوله بلغ البلاغ المبين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم؛ أما بعد:

فإني تأملتُ ما جرى في الفتنة الأخيرة وما ترتب عليها من آثار ونتائج ظهرت على شبابنا وإخواننا المتمسكين بمنهج السلف الصالح، رأيتُ كثرة القيل والقال لمن هم قليلي البضاعة في العلم والمعرفة بدين الله وشرعه وما عليه سلف الأمة سبباً في وقود هذه الفتنة وتأججها؛ وبخاصة أنَّ أغلب هذه المشاكل تعود إلى شبكة الانترنت وما يقال ويكتب فيها ممن أشير إليهم بالوصف، وأهم أسباب ذلك: هو التستر خلف أسماء وألقاب وكنى تخفي حقيقة الشخص.

فحسماً لمادة هذه المشكلة التي تزداد يوماً بعد يوم وتنداح وتكبر دائرتها، فإني أدعو إخواني الصادقين في تطبيق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت"، وكما قال ابن سيرين رحمه الله تعالى: "إنَّ العلم دين فانظروا عن من تأخذون دينكم"، وذلك بإظهار الاسم الحقيقي لمن يريد المشاركة والكتابة في هذه المنتديات وبخاصة منتدى سحاب السلفي، مشاركة منا جميعاً في التقليل من تفاقم المشاكل وكثرة القيل والقال، ومن خلال نظرة أولية تظهر لنا فوائد المشاركة بالاسم الحقيقي كما يلي:

١ ـ التريث والتمهل والتفكير العميق قبل كتابة المقالة ونشرها.

٢ ـ معرفة درجة الكاتب العلمية والمنهجية.

٣ ـ عدم الجرأة والإقدام على نشر أي شيء قبل التثبت والعرض على أهل العلم.

٤ ـ إدراك العواقب والتبعات عند الكتابة بالاسم الحقيقي.

٥ ـ التقليل من كثرة الكتابة والنشر.

٦ ـ حصر الكتابة والتوجيه لأهل العلم وطلابه وعدم السماح لمن هب ودب ودرج.

٧ ـ إبراز أهل العلم ومكانتهم الحقيقية وأحقيتهم وأهليتهم في التوجيه والتعليم والنقد.

٨ ـ إظهار المنهج السلفي في صورته الجميلة وشكله المتكامل من خلال معرفة الرجال وأحوالهم وأشخاصهم.

٩ ـ استنزال الأحكام الشرعية في حق المخالفين والمعاندين والمبطلين والقدرة على التثبت والاستيثاق في حال معرفة أعيان الأشخاص، وزواله واضمحلاله في حالة الجهالة والإبهام والإيهام.

١٠ ـ توقع زيادة المقالات العلمية والمنهجية المفيدة وقلة المقالات الفارغة والضعيفة.

١١ ـ الترفع عن طرائق الحزبيين وأهل الحركات والتجمعات السرية، ومخالفتهم في التخفي والتستر خلف الألقاب والكنى إذ أبرز صفاتهم وسماتهم.

١٢- إظهار الوضوح والمصداقية اللذين هما من أبرز صفات المنهج السلفي من خلال إظهار الاسم الحقيقي.

وغير ذلك من الفوائد والنتائج والثمار التي نجنيها من خلال إظهار الاسم الحقيقي؛ فنرجو أن نكون أول من يسن هذه السنة الحسنة في شبكة الانترنت ونتحصل على أجرها وأجر من يعمل بها.

وأعود مرة أخرى وأدعو شبابنا السلفي الحريص -على نشر الخير ودفع الشر والتقليل منه وسد منافذه ومسالكه- أن يستجب لهذه الدعوة وهذا الاقتراح، وأن ينظر بعين العقل -المستند على الشرع المطهر الجالب لجميع

المصالح والدافع لجميع المفاسد- إلى هذا الاقتراح الذي يميزه ويميز دعوته ويظهر صدقه وصفاء طويته وسلامة منهجه وحسن مقصده.

ونرجو من الإخوة القائمين على شبكة سحاب أن يسهموا معنا في إيصال هذه الدعوة وهذا الاقتراح؛ وذلك بتثبيت المقال أعلى الصفحة ولمدة كافية يطلع عليها الشباب أو جلهم، وفتح باب التسجيل بالاسم الحقيقي وتغيير الكنى والألقاب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين)).

ومن أخفى اسمه لتعمية حاله قاصداً التمويه والتلبيس: حتى يُقبل كلامه إن كان غير ثقة، أو ليتحرر من تبعية كلامه إن أراد أن ينشر باطلاً، أو ليشوِّه سمعة غيره بمشابهة كنيته أو اسمه، فهذا من منكر الأفعال، قال شيخنا الشيخ محمد بن هادي حفظه الله في "صوتية منشورة": ((الذي أحب أن أُنَبِّه عليه – وهو في هذا الباب-: ما يُكتب بالكُنَى: "أبو فلان"، "أبو فلان"، فالكُنى ضَيَّعت الأسماء، ولذلك احتاج العلماء في القديم إلى أن يجعلوا كُتُبًا للكُنى؛ مَنْ كُنيته كذا، ثُمَّ يُسرد تحتها: فلان ابن فلان ابن فلان، فلان ابن فلان ابن فلان، فلان ابن فلان ابن فلان، ثُمَّ يَنتقل إلى الكنية الأخرى، وهكذا، وكيف يُعرف صاحب هذه الكنية؟! بأنَّ المُراد به في هذا الموضع فلان الفلاني؛ يُعرف بالطبقة في التلاميذ والشيوخ.

فأقول لإخوتي وأبنائي وأحِبَّتي مِمَّن يَصِل إليهم هذا الكلام: لا يُعَوِّلوا على ما يُكتب باسم فلانٍ وفلان، أبو فلان أبو فلان، حتى يَتيَقَّنوا أنَّ هذا هو فلان ابن فلان الفلاني بعينه، لأَنَّه قد ثبت عندنا أنَّ بعض من يَتكَنَّى: إمَّا أن يريد بهذا التَّمويه فيَتَسَتَّر حتى لا يُكشَف باسمه فيكتب ما أرادَ أن يكتب، وإمَّا أنَّه أراد أن يُشَبِّه على غيره، فقد يكون ثَمَّة شخصٌ يُكنى بهذه الكُنية، وأراد أن يُلبس على النَّاس بأنَّ هذا الكلام لفلان وليس له)).

ويدخل في هذا أيضاً: من أخفى اسمه للطعن في العلماء الكبار والمشايخ الأفاضل ونسبة الباطل والكذب إليهم وتأصيل الأصول الفاسدة للطعن في منهج السلف دون أن ينكر عليه أحد، فهذه من سمات الحدادية، كما قال شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله في مقاله "خطورة الحدادية الجديدة وأوجه الشبه بينها وبين الرافضة": ((الوجه الثاني: السرية الشديدة في واقعهم وموقعهم في الشبكة المعروفة بالأثري بدرجة لا يلحقهم فيها أي فرقة سِريَّة حيث يكتبون تحت أسماء مجهولة مسروقة، فإذا مات أحدهم فلا يُعرف له عينٌ ولا أثر، وبهذا العمل فاقوا الروافض، فإنَّهم معروفون، وكتب التاريخ والجرح والتعديل مشحونة بأسمائهم وأحوالهم، وإن كانوا يستخدمون التقية والتستر بحيث لا يظهر كثير من أحوالهم)).

وقال معلِّقاً على هذا الوجه كما في كتابه "كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني": ((وأقول: فمن يعرف لنا من أهل السنة والجماعة

وغيرهم: (المفرِّق)، و(فكاري)، و(خالد العامي)، و(السحيمي الأثري)، وغيرهم من المجهولين؟! من أي بلد هُم؟ ومن أي قبيلة؟ وماذا يحملون من الشهادات العلمية؟ أو على أي العلماء درسوا؟

أليست الشهادة لهؤلاء وأمثالهم بأنهم أهل السنة والجماعة من أخبث شهادات الزور ومن أكذب الكذب والفجور؟ أليس رمي أهل السنة والجماعة حقًا وعلمائهم -بعد إسقاطهم وإسقاط منهجهم- بأنهم: خوارج، ومرجئة، وحدادية من أخبث شهادات الزور وأفجر الفجور؟)).

وقال في مقاله "هل يجوز التنازل عن الواجبات مراعاة للمصالح والمفاسد وعند الحاجات والضرورات؟": ((وقد كتب أحدهم مقالاً متستراً باسمٍ مجهول ألا وهو (أسامة سالم)، وقد يكون هو فالح!، بعنوان "جمع أقوال السلف في مسألة: عدم التنازل عن الأصول" وتخطئة الشيخ ربيع، وإنَّ لجوءَهم إلى هذا الأسلوب وهو التستر تحت أسماء مجهولة لدليل على جبنهم وخورهم وإحساسهم بأنهم على باطل)).

وقال في "أصول فالح الحربي الخطيرة ومآلاتها": ((ولما نصحته نصيحة سرية ونصحه غيري أن يرجع إلى الحق، شرع في حرب ضروس لا نظير لها بالأكاذيب والخيانات وتأليب سفهاء من الناس مجهولين يحاربونا بمقالات شريرة تحت أسماء مجهولة)).

وقال في "بيان متضمن لتأييدي للشيخين عبيد الجابري ومحمد بن هادي ونصيحة للسلفيين": ((فإنني اطلعتُ على ما قام به الشيخان عبيد الجابري ومحمد هادي المدخلي حفظهما الله من البيان المتعلق بـ "توفيق الأزهري" و"أبي مالك العدني" من أجل ما صدر منهما من الغلو في حق الشيخ فالح الحربي حفظه الله، وإني لأؤكِّد ما ورد في بيانهما وأضيف إنه على المسئولين بشبكتي "أنا السلفي" و"الأثري" أن يتقوا الله في أنفسهم وفي المنهج السلفي الذي ناله من التشويه وشماتة الأعداء الأمر الذي لا يُطاق بسبب كتابات أناس مجهولين لا تعرف عقائدهم ولا مناهجهم ولا سيرهم ولا أخلاقهم باسم السلفية والسلفيين...

فعلى المسئولين عن الشبكتين المذكورتين أن يخبروا أهل العلم بأسمائهم وأسماء آبائهم وأنسابهم ليقولوا فيهم كلمة الحق التي يستحقونها ولا يجوز لهم إخفاؤها ولا إخفاء أصحابها، وإن لم يقم المسئولون عن الموقعين بما يجب عليهم وبما سبق طلبه فسنقوم بتحذير الناس من هذين الموقعين)).

وقال في كتابه "كشف أكاذيب وتحريفات وخيانات فوزي البحريني":

((ومن أصول الحدادية الجديدة التي زادوها على الحدادية القديمة ما يأتي:

(١) التقية الشديدة التي تفوق تقية الرافضة؛ فالحدادية الأولى كانوا ظاهرين واضحين في كلامهم ومواقفهم بخلاف الحدادية الجديدة فإنها تستخدم هذا الأصل الرافضي.

(٢) السرية والعمل في الظلام، ومن هنا يحاربون أهل السنة والحق تحت أسماء مجهولة.

(٣) الكذب والخيانات وتحريف النصوص عن مواضعها وتنزيلها في غير منازلها)).

فهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ الأصل كتابة المقالات والردود بالاسم الصريح الحقيقي، وأنه لا ينبغي الكتابة بالأسماء المستعارة أو المجهولة، ويحرم ذلك: إن كان قصده الطعن في الناس الأبرياء ونشر الأكاذيب والأباطيل.

وأما من أخفى عينه أو حاله خشية الضرر أو الأذى أو الشر الذي يتوقَّع حصوله له من قبل خصومه، أو لدفع مفسدة أو جلب مصلحة: فلا حرج عليه ولا ينكر عليه، فقد سُئل الشيخ محمد بن هادي حفظه الله: هناك كلام في الرد على بعض الدعاة الذين ظهر كذبه وافتراؤه ومخالفاته، لكن صاحبه لم يسمِّ نفسه لمصلحة ظهرت له، علماً أنَّ كلَّ ما في رسالته حق، بل لكلامه شواهد تشهد له، وله متابعات قوية، ومتن الكلام حق لا غبار عليه، فأنا أنشره من باب الاستئناس وتنبيه العقلاء حتى يقضي اللهُ أمراً كان مقضياً، فهل عليَّ شيء؟ علماً أنَّ هناك من ينتقدني بدعوى "جهالة الكاتب" فيردها متناً وسنداً، وأنه لا ينبغي عليَّ أن أنشر هذا الكلام، المرجو نصيحة لي ولهم، وجزاكم الله خيراً.

فكان جوابه: ((لا ينبغي لهم الإنكار عليه، من أراد أن يأخذ يأخذ، ومن أراد أن يترك يترك، قد يقوم قائم للشخص على أن لا يصرِّح باسمه من خوف إلحاق الضرر به.

هناك "رسالات جامعية" قُدِّمت ولا يُعرف صاحبها، رسائل قُدِّمت وقُبلت في "الملل والعقيدة" في الجامعة الإسلامية، وهذا ابن أبي العز الذي هو "شارح العقيدة الطحاوية" سنين وهو يخفي اسمه ويشرح الكتاب مخافة على نفسه، وما عُرف إلا مؤخراً إلى وقت الشيخ أحمد شاكر، شوف كم من سنة من القرن الثامن؟ ما أعرف.

المهم ما يحق لهم أن ينكروا عليه ما دام المتن صحيحاً، كتاب ابن أبي العز ما كان صاحبه معروفاً، ومع ذلك ما منع العلماء الاستفادة منه، شرح العلماء كتاب ابن أبي العز ولم ينكر أحد، فقد يقوم القائم على عدم ذكر الاسم لمصالح)).

ومن تلك المصالح: ما قاله الشيخ تقي الدين الهلالي رحمه الله في "الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة" ص٦٣-٦٤: ((وضعتُ حاشيةً على كتاب "كشف الشبهات لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب" وطبعتها ونشرتها، ولكني استعملتُ في ذكر اسمه ما يسمى في مصطلح الحديث بـ "تدليس الشيوخ"، وهو جائز بل مستحسن إذا أريد به الإصلاح.

وذلك أنَّ الشيخ يكون له اسمان اشتهر بأحدهما ولم يشتهر بالآخر، فيذكره الراوي عنه بالاسم الذي لم يشتهر به لمصلحة في ذلك.

أما إذا فعل ذلك ليُوهم الناس علوَ سنده و ترفعه عن الرواية عنه، ليُوهم الناس أنه لا يتنزل للرواية عن مثله لصغر سنه أو عدم شهرته وغير ذلك من حظوظ النفس الأمارة فهو مذموم.

وقد سميتُ الشيخ محمد بن عبد الوهاب محمد بن سليمان الدرعي، فنسبته إلى جده، ثم نسبته إلى الدرعية، وذلك حق فهي بلدته، ولكن لم يشتهر بذلك، وزاد الأمر غموضاً أنَّ في المغرب كورة تسمى "درعة"، والنسبة إليها درعي، فنجحتُ فيما قصدته من ترويج الكتاب، فقد طبعتُ ألف نسخة فبيعت في وقت قصير، ولم يتفطن أحد لذلك حتى الشيخ أحمد بن الصديق مع سعة اطلاعه وعلو همته في البحث وكثرة ما في خزائنه من الكتب بقي في حيرة، لأنه بحث في تاريخ المنسوبين إلى درعة فلم يجد أحداً منهم بذلك، ولا أثر عنه هذا الكتاب، فبعث إليَّ يسألني عن هذا المؤلِّف من هو فأخبرته بالحقيقة.

ولما اطلع العالم الأجل مفتي المملكة العربية السعودية وشيخ شيوخها محمد بن إبراهيم رحمة الله عليه على هذا العمل استحسنه كل الاستحسان.

وإنما فعلتُ ذلك لأنَّ المتأخرين من رجال الدولة العثمانية حرَّضوا شرار العلماء في جميع البلاد الإسلامية على تشويه سمعة الشيخ محمد بن عبد الوهاب،

وكذبوا عليه، وأوهموا أتباعهم أنه جاء بدين جديد، وأنه يتنقص جانب النبي الكريم ويكفر المسلمين، إلى غير ذلك من الأكاذيب.

وقد تبين لأكثر الناس بطلان تلك الدعوى وعلموا علم اليقين أنَّ محمد بن عبد الوهاب من كبار المصلحين الذين فتح الله بدعوتهم عيوناً عمياً وآذاناً صماً، وأنه أحيا العمل بكتاب الله وسنة رسوله في جزيرة العرب بعدما كاد يندثر. وإلى الآن لا يزال بعض الغربان ينعقون بسبِّه كالغراب الذي تقدم ذكره، و ذلك لا يضره: إن كانوا مسلمين فإنَّ سبهم له يجعل حسناتهم في صحيفته، وإن كانوا مشركين فإنَّ الله يزيدهم عذاباً.

ولما طبع هذا الكتاب غضب عباد القبور وأصحاب الطرائق وخطب كثير من أئمة المساجد خطبة الجمعة ونبهوا المستمعين إلى ما في هذا الكتاب من الضلال بزعمهم؛ لأنَّ توحيد الله عندهم أعظم الضلال، ولكن لم يستمع لهم أحد، أما العلماء المحققون كالأستاذ محمد الطنجي والأستاذ المجاهد عبد السلام المرابط والأستاذ العبقري عبد الله كنون فإنهم رحبوا بطبع هذا الكتاب وأثنوا عليه وعلى مؤلفه وناشره، و لا يضر السحاب نبح الكلاب.

ما ضر بدرُ السما في الأفق تنبحه ...... سودُ الكلاب وقد مشى على مهل

ثم طبعتُ رسالة "زيارة القبور" مع حواشي قليلة لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية وسميته أحمد بن عبد الحليم الحراني، ولم أذكر لفظ "ابن تيمية" للعلة السابقة الذكر، فراج الكتاب وانتشر ونفع الله به

المسلمين، ولما بعثتُ من كل من الكتابين نسخة إلى الشيخ محمد بن إبراهيم رحمة الله عليه فرح بنشرهما واستحسن الطريقة التي سلكتها لبعد نظره ووفور عقله وحكمته)).

فلا ينبغي الإنكار على من أخفى اسمه خشية الضرر والأذى أو خشية تحقق مفسدة حقيقية أو فوات مصلحة أعظم، فليُعلم هذا.

الوجه الثاني/ أنَّ العلماء اهتموا بكتب ورسائل شرحاً لها وتدريساً وطباعة وهي لكتَّاب غير معروفين أو وقع الخلاف في تعيينهم، لكن ما كتبه هؤلاء المجهولون جار على طريقة السلف، فقبل العلماء كتبهم ورسائلهم، مثل نظم "البيقونية" في مصطلح الحديث، يقول الشيخ عبدالله البخاري حفظه الله في مقدمة "التعليقات الرضية على المنظومة البيقونية": ((أما الناظم فأكثر شُرَّاح المنظومة على أنهم لم يقفوا له على ترجمة))، وقد اختلفوا في اسمه ومعنى (البيقوني) وتحديد سنة وفاته، ولا يُعرف له شيوخ ولا تلاميذ، ولهذا قال الزرقاني في شرح البيقونية: ((ولم أقف له على اسم ولا ترجمة ولا ما هو منسوب إليه)).

وكذلك كتاب "عقائد الثلاث وسبعين فرقة" لأبي محمد اليمني، لا يُعرف عينه، لكنه عالم سلفي المعتقد من القرن السادس على ما قاله محقق كتابه من خلال سبر عقيدته في هذا الكتاب.

ومن ذلك أيضاً كتاب "شرح العقيدة الطحاوية"، فقد جاء في مقدِّمة "شرح الطحاوية في العقيدة السلفية" بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وبتكليف سماحة المفتي محمد بن إبراهيم آل الشيخ رحمهما الله: ((أما بعد: فحيث إنَّ مؤلِّف هذا الشرح الحافل الجليل وجامع هذا السفر العديم المثيل لم يجعل لكتابه المذكور اسماً ولم يذكر اسم نفسه، كما هو عادة غالب الشراح والمؤلفين، إما تواضعًا منه رحمه الله وهضمًا لحقوق نفسه، وإما لغير ذلك من المقاصد الحسنة.

وقد نُسب الشرح المذكور في عنوان النسخة الخطية التي بأيدينا إلى أحد تلامذة ابن كثير صاحب التفسير بلا تعيين، اعتمادًا على ما صرح به الشارح نفسه في موضعين أو ثلاثة من شرحه حيث يقول: "قال شيخنا العماد ابن كثير".

فحرصاً على الوقوف على حقيقة الشارح وخدمة للعلم وقيامًا بواجبه، راجعنا ما في أيدينا من كتب التراجم والفنون، فلم نجد ما يمكننا معه الجزم بنسبته لشخص بعينه.

وإنا نثبت هنا أسماء شارحي هذه العقيدة الذين عدهم صاحب "كشف الظنون" وهم سبعة من علماء الأحناف في مختلف الأزمان.

١- منهم: محمود بن أحمد الحنفي القونوي المتوفى سنة ٧٧٠هـ، صدر شرحه بقوله: "حمدًا لله المتوحد بكمال صمديته".

٢- ومنهم: المولى أبو عبد الله محمود بن محمد بن أبي إسحاق الفقيه الحنفي، صدر شرحه بقوله: "الحمد لله الذي هدانا لهذا".

وهاتان الخطبتان مغايرتان لخطبة الشارح.

٣- ومنهم: شجاع الدين هبة الله التركستاني المتوفى سنة ٧٣٦هـ.

٤- ومنهم: نجم الدين بكبرس التركي المتوفى سنة ٩٥٢هـ.

٥- والقاضي: سراج الدين عمر بن إسحاق الهندي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٣هـ، ورتَّب الأصل على مقدمة ومهمات، وتتمة وفي مقدمته عشر تنبيهات.

٦- ومنهم: المولى كافي الحسن البسنوي الاقحصاري المتوفى سنة ١٠٢٥هـ.

وكل هؤلاء كما ترى لا يغلب الظن على أحد منهم بأنه صاحب هذا الشرح؛ لتباين ما بينهم وبين الشيخ ابن كثير في الزمن والوطن، ولمغايرة صنيعهم في شروحهم لصنيع صاحب الشرح.

٧- ومنهم: صدر الدين علي بن محمد بن أبي العز الأذرعي الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ٧٤٦هـ؛ وهو الذي يترجح الظن أنه الشارح، لاتفاقه مع الشيخ ابن كثير في الوقت والبلد، والله أعلم)).

ويدخل في هذا أيضاً: اهتمام العلماء والمشايخ ببعض الرسائل أو الكتب أو المقالات التي كُتبت بأسماء مجهولة أو مستعارة، وردُّوا عليهم شبهاتهم أو استدلالاتهم، ولم يتوقفوا عن قراءة كتاباتهم والرد عليهم لكونهم مجهولين.

قال الشيخ ربيع حفظه الله في مقدمة "بيان فساد المعيار حوار مع حزبي متستر": ((ومنها هذا الكتاب "المعيار" لمؤلِّف مجهول أو مؤلِّفين مجهولين، ولكنه

يجري ويركض في ميدان هذه المدرسة، ومن نهرها الفاسد يعب، ومن سمومها يرتوي، ولتحقيق أهدافها بذلت جهود، ولو شئت أن أسمي أبطال هذه المهزلة لسميتُ)).

وكتب الشيخ أحمد النجمي رحمه الله رداً على أحد المجهولين بعنوان "الرد الشرعي المعقول على المتصل المجهول".

وأما الردود القائمة على الجهل والسفسطة والكذب وسوء الأدب وتكرار التهم الباطلة والشبه الفاسدة من قبل بعض المجهولين فليس من الحكمة مجاراتهم والرد عليهم، قال الشيخ ربيع حفظه الله في "أسئلة وأجوبة على مشكلات فالح": ((ولقد رددتُ على من ظهر لي أنه "فاروق الغيثي"، لأنه أهان أهل الحديث وقواعدهم العظيمة، فرأيتُ أنه يجب عليَّ أن أذبَّ عن أعراضهم وقواعدهم، ولولا خطورة كتابته لما رددتُ عليه.

وأما الردود الأخرى القائمة على الجهل والسفسطة والصادرة عن أناس مجهولين سفهاء: فلن أردَّ عليها لأنَّ مجاراة السفهاء غير لائقة بالعقلاء، ولأنَّ العقلاء يطلبون مني أن لا أردَّ عليك؛ فكيف يقبلون الرد على جهلة مجهولين سفهاء؟!)).

إذن صنيع العلماء والمشايخ الذين اهتموا بشرح بعض الكتب والرسائل التي جاءت على الطريقة السلفية أو الرد على الكتب والرسائل والمقالات الأخرى التي أوردوا فيها بعض الشبهات والاستدلالات التي تحتاج إلى أجوبة

علمية، ولم يُعرف أسماء مؤلفينها، هذا الصنيع ينقض شبهة لا يقبل الحق من مجهول أو لا يُلتفت إلى كتابة كُتبت باسم مجهول، فتأمل أيها السلفي ولا تتعجَّل.

الوجه الثالث/ أنَّ الحقَّ يجب أن يُقبل من أي أحد تكلَّم به ولو كان كافراً أو مبتدعاً فضلاً أن يكون مجهولاً؛ ولهذا لما قالت ملكة سبأ قبل إسلامها: ((إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً))، قال ربنا عزَّ وجلَّ مؤيداً كلامها: ((وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ)).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "المجموع ٥/ ١٠١-١٠٢": ((وَلَيْسَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا شَيْئًا مِنْ قَوْلِهِ -مِنْ الْمُتَكَلِّمِينَ وَغَيْرِهِمْ- يَقُولُ بِجَمِيعِ مَا نَقُولُهُ فِي هَذَا الْبَابِ وَغَيْرِهِ؛ وَلَكِنَّ الْحَقَّ يُقْبَلُ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ، وَكَانَ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ يَقُولُ فِي كَلَامِهِ الْمَشْهُورِ عَنْهُ الَّذِي رَوَاهُ أَبُو دَاوُد فِي سُنَنِهِ: "اقْبَلُوا الْحَقَّ مِنْ كُلِّ مَنْ جَاءَ بِهِ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا -أَوْ قَالَ فَاجِرًا- وَاحْذَرُوا زيغة الْحَكِيمِ"، قَالُوا: كَيْفَ نَعْلَمُ أَنَّ الْكَافِرَ يَقُولُ كَلِمَةَ الْحَقِّ؟ قَالَ: "إنَّ عَلَى الْحَقِّ نُورًا" أَوْ قَالَ كَلَامًا هَذَا مَعْنَاهُ)).

وقال في "منهاج السنة ٢/ ١٩٩": ((والله قد أمرنا ألا نقول عليه إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني -فضلاً عن الرافضي- قولاً فيه حق أن نتركه أو نرده كله، بل

لا نرد إلا ما فيه من الباطل دون ما فيه من الحق، ولهذا جُعل هذا الكتاب "منهاج أهل السنة النبوية" في نقض كلام الشيعة والقدرية.

فإنَّ كثيراً من المنتسبين إلى السنة ردوا ما تقوله المعتزلة والرافضة وغيرهم من أهل البدع بكلام فيه أيضاً بدعة وباطل!، وهذه طريقة يستجيزها كثيرٌ من أهل الكلام!، ويرون أنه يجوز مقابلة الفاسد بالفاسد، لكن أئمة السنة والسلف على خلاف هذا، وهم يذمون أهل الكلام المبتدع، الذين يردون باطلاً بباطل وبدعة ببدعة، ويأمرون ألا يقول الإنسان إلا الحق، لا يخرج عن السنة في حال من الأحوال، وهذا هو الصواب الذي أمر الله تعالى به ورسوله، ولهذا لم نرد ما تقوله المعتزلة والرافضة من حق، بل قبلناه، لكن بيَّنا أنَّ ما عابوا به مخالفيهم من الأقوال ففي أقوالهم من العيب ما هو أشد من ذلك)).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في "لقاء الباب المفتوح (١٢٧) ص٢٣": ((أما ما يقوله من الحق بقطع النظر عن إضافته إليه فيجب قبوله؛ لماذا؟ لأنَّ الحقَّ يجب أن يُقبَل من أي أحد تكلَّم به، فالله عز وجل قَبِل قول المشركين لما قالوا حين يفعلون الفاحشة: "وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا"، قَبِل قولهم: "وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا" لأنه حق، فقال الله تعالى في جوابهم: "قُلْ إِنَّ اللَّهَ لا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ"، وسكت عن قولهم: "وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا"، والنبي عليه الصلاة والسلام لما أخبره أبو هريرة بما أوصاه به الشيطان أن يقرأ آية الكرسي كل ليلة؛ ولا يزال عليه من الله حافظ؛ ولا يقربه شيطان حتى يصبح قال النبي

عليه الصلاة والسلام: "صَدَقَكَ وهو كَذُوب"، ولما حدَّث حبر اليهود أنهم وجدوا في التوراة: أنَّ الله يضع السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع؛ ضحك النبي عليه الصلاة والسلام مقراً هذا القول ومصدقاً له.

فالمهم؛ أنَّ الحق يجب قبوله من أي شخص؛ لكن إذا خفتَ أن تنسب هذا إلى قائله -وهو رجلٌ بِدْعَةٍ- وخِفْتَ أن يَغْتَرَّ الناس به ويُعجَبوا به فلا تفعل؛ لأنَّ درء المفاسد أولى من جلب المصالح)).

وقال رحمه الله في "شرح رياض الصالحين" تحت حديث "أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد: ألا كل شيء ما خلا الله باطل": ((وفي هذا الحديث: إشارة إلى أنَّ الحق يقبل حتى ولو كان من الشعراء، فالحق مقبول من كل أحد جاء به، حتى لو كان كافراً وقال بالحق فإنه يقبل منه، ولو كان شاعراً أو فاسقاً وقال بالحق فإنه يقبل منه، وأما من قال بالباطل فقوله مردود ولو كان مسلماً، يعني العبرة بالمقالات لا بالقائلين، ولهذا يجب على الإنسان أن ينظر إلى الإنسان من خلال فعله لا من شخصه)).

وقال الشيخ مقبل الوادعي رحمه الله كما في "المقترح ص١١٧": ((أنت تأخذ الحق ممن جاءك، النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أقرَّ الشيطان على كلمة الحق، لما قال الشيطان لأبي هريرة: "إنك إذا قرأتَ آية الكرسي عند نومك لا يقربك شيطان"، قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "لقد صدقك وهو كذوب"، وفى سنن النسائي بسند صحيح عن قتيلة امرأة من جهينة أنّ

يهودياً أتى النبيَّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقال: "إنكم تندِّدون، وإنكم تشركون؛ تقولون: ما شاء الله وشئت، وتقولون: والكعبة، فأمرهم النبيُّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم إذا أرادوا أن يحلفوا أن يقولوا: وربِّ الكعبة، ويقولون: ما شاء الله ثم شئت، فالمسلم يقبل الحق ممن جاء به)).

وسُئل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله في [ضوابط معاملة السني للبدعي]/ السؤال السادس: هل القول الآتي صحيح مع زيادة البيان منكم جزاكم الله خيراً؟ الكلام هو: ((الحقُّ يُقبل من أيِّ قائلٍ به، والباطل يُرد على أيِّ قائلٍ به، فلو قال المُبتدع بل حتى الشيطان والكافر كلمةَ الحقِّ فإنها تُقبل منه ويُقر عليها، مصداقاً لقوله تعالى: "وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ"، ولكن لا يجوز التلقي عن المُبتدع وطلب الحق منه كما هو منهج السلف الصالح، وإنما يُطلب الحق من أهل الحق العاملين به؛ وهم علماء أهل السُنّة لا غير)) انتهى.

فكان جوابه: ((هذه القاعدة صحيحة إن شاء الله تعالى، فالحق يُقبل ممن جاء به، ولكن ليس كل من أصاب الحقَّ هو إمام في الحقِّ، فالشيطان الذي علَّم أبا هريرة رضي الله عنه آية الكرسي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم: "صدقك وهو كذوب"، والحبر اليهودي الذي قال: "يا أبا القاسم، إنّا نجد في التوراة: أنَّ الله يحمل السموات على أصبع ..." الحديث، كان الرسول صلى الله عليه وسلم

يُسبح يقول: "سبحان الله سبحان الله"، ويضحك حتى بدت أنيابه، تصديقًا للحبر، فقائل الحقِّ يُصدَّق.

لكن القائلون بالحقِّ أقسام:

- منهم صاحب السُنّة الذي هو منا ونحن منهم.
- ومنهم صاحب البدعة.
- ومنهم الكافر.

هذه القاعدة صحيحة، ما دامت بالقيد الذي ذكرت، فنقبل الحقّ ممن قاله، ولكن لا نأخذه إلا عن أهل السُنَّة، فهذا صحيح.

وأُنبِّه إلى أنَّ البدعي الذي لا يدعو إلى بدعته لا مانع من أخذ العلم منه عند الحاجة، معنى هذا: أننا إذا استغنينا بأهل السُنَّة فلا نركن إلى أهل البدع وإن كانوا لا يدعون إلى بدعهم)).

نعم قد تلتبس هذه المسألة (قبول الحق ممن جاء به) مع مسألة (طلب العلم من أي أحد؛ بأخذ الحق الذي عنده وترك الباطل الذي عنده)، وبينهما فارق كبير، فطلب العلم ملازمة ومجالسة، وأما قبول الحق فموافقة عارضة.

سُئل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله كما في "مجموعة الرسائل الجابرية"/ المجموعة الثانية (ص ١٨٦-١٨٧): ما قولُكُم في هذه العبارة: "ولا بأس أخذُ الحق ممن صدر مع بيان حاله" كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "صَدَقَكَ وَهُوَ كَذُوب؟".

فكان جوابه: ((أقول: أنا أُقرِّرُ هذه المسألة كثيراً -ومن جالَسَني يعرفُ هذا منِّي- العبارة الصحيحة "أَخْذُ الحق ممن جاء به"، وأُفرِّقُ في تقريراتي بين (الطلب) و(الموافقة):

- فطلَبُ الحق: لا يُطلب إلّا من مسلم راسخ في العلم، فَقِيه، يُحسِنُ الجواب، وليس عندَهُ في ما يجيب به السائل إلّا كتاب وسنَّة أو إجماع.

- وأمّا الموافقة: فهيَ أمرٌ طارئ عارِض، فمثلاً لو قال يهوديّ: وجدْتُ في التوراة أنَّ الله كتب مقادِير الخَلْق قبل خَلْق السموات والأرض بخمسين ألف سَنَة، نقول: هذا صحيح، هل نحنُ طلبْنا هذا من اليهودي؟ لا، لم نَطلُبه منه، ولكن وافقَ ما عِنْدنا، كذلك لو أنَّ رافضياً -والروافض عندنا كُفَّار- لو قال رافضي: "أوَّلُ ما فُرِضَتْ الصلاة ركعتين ثمَّ أُقِرَّت في السَّفَر وأُتِمَّت في الحَضَر"؛ نقول: هذا صحيح، لماذا؟ لأنّه وافَقَ ما عندنا.

وفي صحيح البُخاري وغيره عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنَ الأَحْبَارِ إِلَى رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: "يَا مُحَمَّدُ، إِنَّا نَجِدُ أَنَّ اللهَ يَجْعَلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ"، فَضَحِكَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم حتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تصديقًا لقولِ الْحَبْرِ.

لماذا صدَّقَ الحَبْرَ؟ لأنّه وافَقَ ما عِنْدَهُ ممّا آتاه الله من شرْعِه، فافهموا هذا بارك الله فيكم.

أمَّا قول بعض الناس "خذ العلم من أي إنسان؛ وخذ خيره واترك شرَّه" هذا ليس بصحيح أبداً، هذه قاعدةٌ فاسدة على إطلاقها، وهي من الإخوان ومن سَلَكَ مسلكهم ممَّن ينتهج قاعدة "المعذرة والتعاون"، خذ العلم ممَّن جاء به، هذا ليس بصحيح أبداً)).

فطلب العلم لا يؤخذ إلا من أهله، ولهذا قال الشيخ عبيد حفظه الله في شريط "فقه التعامل مع أهل السنة وأهل الباطل": ((أنصحكم -إن كنتم تحبون الناصحين- أن لا تقبلوا شريطاً ولا كتاباً إلا ممن عرفتم أنه على السنة مشهودٌ له بذلك واشتهر بها ولم يظهر منه خلاف ذلك، وهذه قاعدة مطَّـرِدة في حياته وبعد موته)).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله كما في "شرح مسائل الجاهلية": ((والواجب أن ننظر إلى الحق مجرَّداً عمَّن أتى به، فربما يأتي بالحق شيطان، كما علَّم أبا هريرة رضي الله عنه، الشيطان علَّمه دعاءً معروفاً لا يزال كل منا يدعو به، وإنما علَّم أبا هريرة شيطانٌ، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة بعد أن ذكر له ما قال: "صدقك وهو كذوب".

فإذن يُنظر إلى الحق، وتكون غاية المؤمن طلب الحق، ومَنْ جاء به فهذا لا يهم، من جاء به ليس بمقصود، قد يجيء به الصغير، قد يجيء به الضعيف، قد يجيء به المولى، قد يجيء به الرفيع، قد يجيء به من لم يكن عنده جاه، ونحو ذلك.

المقصود أن يكون الحق إذا جاء به جاءٍ أن يكون مقبولاً دون نظر في حال مَنْ جاء به؛ يعني من حيث رفعته ووضاعته.

لكن تارة تلتبس هذه المسألة بها إذا كان الذي يجيء به من أهل البدع من أهل الأهواء ونحو ذلك، هذا له مقام آخر)).

فأهل البدع لا يُطلب عندهم العلم ولا يؤخذ عنهم، لكن لو قال مبتدع كلمة حق فيجب قبولها ولا ترد بدعوى أنَّ قائلها مبتدع، ومن باب أولى المجهول، فالمجهول قد يكون سنياً وقد يكون مبتدعاً، فلا يُطلب العلم ويؤخذ من مجهول، لكن لو قال حقاً فيجب قبوله وإن لم نعرف عينه وحاله.

الوجه الرابع/ إذا كان رد الأخطاء لا يقبل من مجهول فهذا يلزم منه أنَّ إنكار المنكر ورد الخطأ وتقديم النصح وتوجيه الناس والدعوة إلى الله لا يقوم بها إلا من كان معروفاً بعينه، ويُمنع المجهول من القيام بذلك، وهذا يعني أنَّ من شروط إنكار المنكرات والأخطاء أن يكون المنكِرُ معروفاً، ولا أعلم أحداً قال بهذا.

الوجه الخامس/ أنَّ الجهالة قسمان، جهالة عين وجهالة حال، وقد سُئل الشيخ ربيع حفظه الله كما في "أسئلة وأجوبة مهمة في علوم الحديث/ الحلقة الأولى" السؤال الآتي: كيف ترفع جهالة العين وجهالة الحال عن الراوي؟ فكان

جوابه: ((جهالة العين تُرفع برواية اثنين من العدول عنه، وجهالة الحال ترفع بالتزكية)).

فهل يُشترط لرد الخطأ أو إنكار المنكر أن يكون القائم به عنده تزكية لترتفع عنه الجهالة بالكلية؟! لا يُشترط ذلك، فمن زعم أنَّ كلام المجهول لا يلتفت إليه ولا يقبل ما جاء به مطلقاً فهذا يلزمه أن لا يلتفت إلى الكتب والرسائل والمقالات والردود إذا صدرت من مجاهيل لا يُعرفون بأعيانهم أو لا يملكون تزكية، فهل يلتزم هذا الزاعم بهذا اللازم؟!

الوجه السادس/ أنَّ قياس (عدم قبول الكلام من مجهول) على (عدم قبول خبر المجهول أو شهادة المجهول) قياس مع الفارق، فقبول الخبر والشهادة يُشترط فيه (العدالة)، أما قبول الكلام فلا يشترط فيه العدالة كما تقدَّم؛ فقد يصدر الكلام من مسلم أو كافر، أو من عدل أو فاسق، أو من سني أو مبتدع، أو من معروف أو مجهول، فما كان حقاً قبلناه وأثبتناه، وما كان باطلاً رددناه ونفيناه، بغض النظر عن صفة المتكلِّم به.

وأهل الحديث كما أنهم ردوا خبر المجهول فكذلك ردوا خبر الكذابين وأهل الفسق والضعفاء في الحفظ وغيرهم، قال الشيخ ربيع حفظه الله في "طريق الحوار الصحيح الهادف الموصل إلى الوحدة الإسلامية": ((فمن تلك الأصول: أنَّ رواية الكذَّابين والمتهمين بالكذب وأهل الفسق لا تقبل، وروايات المجهولين

والروايات المرسلة والمنقطعة والمعضلة لا تقبل، وروايات الضعفاء في الحفظ وفاحشي الغلط لا تقبل، والروايات الشاذة والمنكرة لا تقبل)).

فهل يُشترط في قبول الكلام أو قراءة الكتب والمقالات والردود أن لا يكون أصحابها من الضعفاء في الحفظ كما يُشترط في صورة "المجهول"؟ بالطبع لا يُشترط.

ولماذا لا نرى هؤلاء الذين ينصحون مقلديهم بعدم الالتفات للمقالات والردود العلمية الصادرة من مجهول (لم يذكر اسمه خشية الأذى والضرر الذي قد يتعرض له من قبل بعض أهل الشر والمكر)، لماذا لا نراهم ينصحونهم أيضاً بعدم الالتفات لمقالات وردود أناس ثبت عليهم الكذب الفاضح؟! والكذب أعظم من الجهالة، ألا يعدُّ هذا تناقضاً؟! والجواب واضح.

الوجه السابع/ لا يصح أن يُعارض الدليل الصحيح أو الكلام الحق بدعوى أنَّ قائله مجهول، قال العلامة ابن القيم رحمه الله في "الصلاة وحكم تاركها ص١١٥": ((وأما ما قامت الأدلة الشرعية عليه فلا يجوز لأحد أن ينفي حكمه لعدم علمه بمن قال به؛ فإنَّ الدليل يجب اتباع مدلوله، وعدم العلم بمن قال به لا يصح أن يكون معارضاً بوجه ما؛ فهذا طريق جميع الأئمة المقتدى بهم)).

الوجه الثامن/ أنَّ الأصل في الكتابات الوصول إلى الحق بالأدلة الساطعة والبراهين القاطعة، فمن وافق الحق كان من أهل الحق ومن خالفه كان من أهل الباطل، فالأصل الحق والرجال تبع له، وليس الأصل معرفة أسماء الرجال، قال الشيخ ربيع حفظه الله "براءة أهل السنة مما نسبه إليهم ذو الفتنة": ((من أصول أهل السنة: "اعرف الحق تعرف الرجال، ولا تعرف الحق بالرجال"))، وقال الشيخ تقي الدين الهلالي رحمه الله في "الحسام الماحق على كل مشرك ومنافق": ((وفيما ذكرته كفاية لمن يعرف الرجال بالحق، أما من يعرف الحق بالرجال فهو ضال مضل، فلا كلام معه))، ومن يرد الحق أو يتوقف عن قبوله حتى يعرف قائله أو كاتبه هذا يعني أنه يعرف الحق بالرجال!، وهو وإن لم يقل هذا بلسان قاله، فلسان حاله يدلُّ عليه.

الوجه التاسع/ من الأمور المقررة عند أهل السنة والجماعة: أنَّ الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحقُّ بها، قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله "لقاء الباب المفتوح (١٠٠) ص١٣": ((أما طالب العلم فيسأل ويناقش، ثم إن تبين الحق معه وجب أن يقر فعله، وإن تبين الحق خلاف قوله فإنه يبين له الحق، وعلى من تبين له الحق أن يتبعه، سواء كان يأخذ به [من قبل] أو لا يأخذ؛ لأنَّ الحق ضالة المؤمن متى وجده أخذ به))، فالمؤمن المتبع الصادق يبحث عن الحق في كتب المتنسبين لمنهج السلف الصالح إذا تنازعوا في بعض المسائل العلمية أو في

بعض الأعيان والأشخاص حتى يصل إلى المحق المصيب منهم، فإن وجد الحق فهو أحقُّ باتباعه من غيره وإن لم يعرف قائله أو كاتبه.

الوجه العاشر/ قد تكون جهالة الكاتب أو المتكلِّم ادعى لقبول الحق بتجرد وإنصاف دون التعصب للخلق، قال العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله في خاتمة رسالته اللطيفة "المناظرات الفقهية": ((ومن فوائد ذلك: أنَّ الأقوال التي يراد المقابلة بينها ومعرفة راجحها من مرجوحها أن يقطع الناظرُ والـمُناظرُ النظرَ عن القائلين؛ فإنه ربما كان ذكر القائل مغتراً عن مخالفته، وتوجب له من الهيبة أن يكفَّ عن قول ينافي ما قاله)).

وقد سلك العلامة ابن القيم رحمه الله هذه الطريقة في بعض كتبه، فكان يقول في المسائل المختلف فيها بين العلماء: قال المثبتون... قال النافون...، قال المانعون... قال المجيزون...، قالت الطائفة الأولى ... قالت الطائفة الثانية...، وهكذا.

وأخيراً أقول:

هذه الوجوه العشرة كافية إن شاء الله لمن أراد أن يعرف الحق في هذه المسألة التي خاض فيها البعض بجهل وهوى، فتراهم يُنكرون القراءة مطلقاً لمن لم يعرفوه ويدَّعون أنه مجهول وإن كان هو معروفاً عند غيرهم، أو ينكرون

المقالات والردود التي كشفت مغالطات وتناقضات وأخطاء مشايخهم الذين ينتسبون إليهم بدعوى أنَّ "الكاتب مجهول"!، مع أننا نرى في هذه الفتنة الأخيرة الكثير من المقالات والردود التي كُتبت في الرد والتحذير والطعن في الشيخ محمد بن هادي حفظه الله من مجاهيل!؛ إما جهالة عين أو جهالة حال، وممن لم يُعرف ويُشتهر إلا في هذه الفتنة!، بل ممن ثبت عليهم الكذب في حديث الناس وثبتت جهالاتهم وعدم أهليتهم في الكتابة والتدريس وأخذ العلم عنهم، ومع هذا تجد البعض ينشر هذه المقالات والردود من غير نكير!، وينشر البيانات الصادرة من هنا وهناك وهو لا يعرف أصحابها أصلاً!، ثم يُنكر علينا أن نكتب مقالاً علمياً موثقاً بالأدلة الصريحة التي تدين الصعافقة أقصد "نذير الصاعقة"، مع أنَّ هذا الرد اطلع عليه عالم كبير من العلماء السلفيين المعاصرين وهو الشيخ محمد بن هادي حفظه الله وأثنى عليه ونصح بنشره وهو الذي نصح كاتبه ألا يذكر اسمه الآن خشية أن يتعرض للأذى، والمفروض أنَّ الجهالة ترتفع بهذا بحسب القواعد الحديثية، فالمجهول جهالة عين في علم الحديث من لم يرو عنه إلا واحد ولم يوثَّق، والمجهول جهالة حال من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثَّق، والشيخ محمد اطلع على الرد وأثنى على صاحبه ونصح بنشر رده، فكيف لا ترتفع الجهالة بهذا؟!.

ولا أدري لو كتب كاتبٌ اسمَه الصريح في مقاله أو رده -ولم يستعمل الكنية- ولم تعرف عينه، أو عُرِفت عينه ولم تعرف حاله، هل ترتفع جهالتُه بهذا؟

أم لا بدَّ أن يُعرف حاله وأنه سلفي ثقة وطالب علم مؤهل أو مزكى من قبل المشايخ الكبار ونحو ذلك؟ فإذن الاسم الصريح لا يكفي ولا يغني عند هؤلاء!، وأما مراجعة العالم السلفي لرد وطلبه من الكاتب أن ينشر رده فهذا يكفي في رفع الجهالة عنه قطعاً وإن لم نعرف عينه ولا حاله؛ ثم ما وافق الدليل في رده أو مقاله قبلناه وما خالفه رددناه.

ولا أدري أيضاً لو كانت رسالة "نذير الصاعقة" لكاتب معروف ومشهور، ولنفترض الآن كانت بقلم الشيخ محمد بن هادي المدخلي حفظه الله الذي شهد له الكبار بالعلم والفقه والحفظ والمكانة العلمية، فهل يقبل هؤلاء المعترضون هذا الرد ما دام أنَّ كاتبه معلوم ومشهور؟! وما الفرق بين أن يكون الشيخ محمد كاتباً لهذه الرسالة وبين أن يكون مراجعاً لها حرفاً حرفاً ناصحاً أن تنشر؟ بالطبع لا يقبل هؤلاء المعترضون هذه الرسالة ولو كان كاتبها الشيخ محمد بن هادي!، فإذن عدم القبول سببه الحقيقي عدم قبول ما في الرسالة من أدلة صريحة تدين الصعافقة لا كون كاتبها مجهولاً!، فافهموا هذا أيها السلفيون ولا يخدعنَّكم هؤلاء الملبسون.

وبعض الناس يُنكر علينا أن ننشر المقالات العلمية التي كشفت مغالطات وجهالات بعض المنتسبين للعلم والمشيخة في بعض البلدان، مع كونها مقالات كُتبت بلغة علمية رصينة وأدب رفيع ووثَّقت كلام المردود عليه!، ومع هذا أفتى مشايخهم -المردود عليهم!- لمقلدتهم ومتعصبتهم ومتحزبتهم: لا تقرأوا هذه

المقالات ولا تلتفتوا لهذه الردود لأنها من مجاهيل!، ولا غرابة بهذا الفتاوى، وإنما الغرابة من صنيع هؤلاء المقلدة الذين ينقادون لمشايخهم كما تنقاد البهيمة يمنة ويسرة!.

وبعض هؤلاء المنكرين علينا اليوم كتبوا قديماً في "فتنة الحلبي" بعض الردود بأسماء مجهولة وهي منشورة في شبكة سحاب!، بل لا زال بعضهم لا يُعرف في شبكة سحاب باسمه الصريح ولا كنيته!، وبعضهم يكتب بمعرفات وحسابات لغيرهم!، وبعضهم يكتب الآن في تويتر والفيس بوك وبعض وسائل التواصل بأسماء مجهولة أو مستعارة!، وبعضهم يكتب وهو مجهول الحال غير معروف إلا بين بعض أهل بلده!، ومع هذا ردودهم وكتاباتهم تسلك طريقة الحدادية في الطعن في الشيخ محمد بن هادي حفظه الله ونقض الأصول العلمية المعروفة وتأصيل الأصول البدعية الغريبة ونشر الأباطيل والأكاذيب في ردودهم هذه، فهؤلاء أولى بصنيع الحدادية الذين يتسترون بأسماء مجهولة ويطعنون بالعلماء ويحرفون الأصول، وفيهم يتنزَّل كلام شيخنا الشيخ ربيع حفظه الله.

كتبه

أبو عبدالله المدني

ليلة الخميس ٢٦ من ذي الحجة ١٤٣٩هـ

الفهرس

مقدمة ١

أحببت تحرير هذه المسألة في هذا الجواب الذي هو من عدة وجوه:

الوجه الأول/ أنَّ إخفاء اسم الكاتب (أو الكتابة باسم مستعار لا يُعرف به) هو خلاف الأصل المعهود ١

الوجه الثاني/ أنَّ العلماء اهتموا بكتب ورسائل شرحاً لها وتدريساً وطباعة وهي لكتَّاب غير معروفين أو وقع الخلاف في تعيينهم، لكن ما كتبه هؤلاء المجهولون جار على طريقة السلف، فقبل العلماء كتبهم ورسائلهم ١٣

الوجه الثالث/ أنَّ الحقَّ يجب أن يُقبل من أي أحد تكلَّم به ولو كان كافراً أو مبتدعاً فضلاً أن يكون مجهولا ١٧

الوجه الرابع/ إذا كان رد الأخطاء لا يقبل من مجهول فهذا يلزم منه أنَّ إنكار المنكر ورد الخطأ وتقديم النصح وتوجيه الناس والدعوة إلى الله لا يقوم بها إلا من كان معروفاً بعينه ٢٤

الوجه الخامس/ أنَّ الجهالة قسمان، جهالة عين وجهالة حال ٢٤

الوجه السادس/ أنَّ قياس (عدم قبول الكلام من مجهول) على (عدم قبول خبر المجهول أو شهادة المجهول) قياس مع الفارق ٢٥

الوجه السابع/ لا يصح أن يُعارض الدليل الصحيح أو الكلام الحق بدعوى أنَّ قائله مجهول ٢٦

الوجه الثامن/ أنَّ الأصل في الكتابات الوصول إلى الحق بالأدلة الساطعة والبراهين القاطعة، فمن وافق الحق كان من أهل الحق ومن خالفه كان من أهل الباطل، فالأصل الحق والرجال تبع له، وليس الأصل معرفة أسماء الرجال ٢٧

الوجه التاسع/ من الأمور المقررة عند أهل السنة والجماعة: أنَّ الحكمة ضالة المؤمن فحيث وجدها فهو أحقُّ بها ٢٧

الوجه العاشر/ قد تكون جهالة الكاتب أو المتكلِّم ادعى لقبول الحق بتجرد وإنصاف دون التعصب للخلق ٢٨

أخيراً أقول ٢٨

الفهرس ٣٣